

المبحث الأول: في معنى الديمقراطية

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الديمقراطية: Democracy

، وحسب مدلولها اللغوي (الديمقراطية كلمة إغريقية قديمة، دخلت اللغة الانكليزية في القرن السادس عشر

اليوناني القديم تعني (حكم الشعب) ، لانها مكونة من كلمتين الاولى: (Demos) وتعني الشعب،

، وينظر اليها على انها من الامثلة التي تنطبق عليها المفاهيم (والثانية) (Kratia) وتعني الحكم

المعاصرة للحكم الديمقراطي، ووجدت هذه الكلمة في الكتابات اليونانية القديمة، وتعرف على انها نموذج

جديد في ممارسة السلطة يختلف عن الانظمة السابقة كنظام الملك والامبراطور والاله، وفيه يجتمع المواطنون ويشتركون في اتخاذ القرارات اللازمة ، ووجدت في مدينة اثينا القديمة في القرن (الخامس ق.م.)،، حيث وكانت تطبق على الجماعات الصغيرة يجتمع السكان دوريا يتمتع سكانها الذكور الأحرار البالغين فقط في حق لأخذ القرارات الخاصة بالمدينة و، واتخاذ القرارات مباشرة (بدون تصويت على اختيار نواب)، ويستثنى من ذلك الأطفال والنساء التصويت، وكانت تتميز والعبيد رغم انهم يشكلون الأغلبية الساحقة، وسميت (بالديمقراطية المباشرة او النقية)

بخاصيتين أساسيتين هما :

الاولى: أنها كانت ديمقراطية مباشرة، أي لم يكن هناك نواب منتخبون وانما الشعب يشترك

مباشرا اشتراكا في حكم نفسه عن طريق الجمعية، والاشترك في المناقشات العامة، اي ان الشعب يساهم مساهمة فعلية في الحكم،

والثانية: أن هذه الديمقراطية القديمة لم تكن تعرف الحرية بمعناها الحديث فكان على الفرد ان يخضع لقوانين الدولة مهما كان فيها من اجحاف بحقوقه وحرياته الشخصية

١- حضارة وادي الرافدين:

نشأت حضارة ما بين النهرين في اواخر القرن الرابع قبل الميلاد ، وفي حدود الالف الثاني قبل الميلاد بدأت مظاهر التطور الحضاري في وادي الرافدين (العراق القديم) بكافة اشكالها ، ومنها التطور في انظمة الحكم ،فأسسوا دويلة المدينة التي تقوم على نظرية الحق الالهي في الحكم ، فالملك والكاهن هما صاحبي الحق الالهي في ادارة البلاد.

وقد تميزت هذه الحضارة باعتمادها على القانون المكتوب في تنظيم العلاقة بين ابناء الشعب بهدف تحديد ما للمواطن من حقوق وما عليه من واجبات، الا ان حال ، فلا احد كون الملك

والكاهن فوق القانون قد أثرت سلبا يستطيع مقاضاة الملك أو الكاهن .وتشير الدراسات ان كلمة حريه قد وردت في نصوص سومريه على الالواح الطينية ، وهذا دليل على تخليص الانسان وتحريره من الظلم الواقع عليه، وبذلك وضع العراقيون القدامى الاصلاحات والقوانين التي تحفظ للفرد حقوقه وحرية.

الفكر السياسي العراقي القديم نمطان ان العراق القديم قد شهد اولى تجارب الديمقراطية، حيث الديمقراطية سميت (الديمقراطية البدائية)

(الديمقراطية البدائية)، في مجتمع صنف على انه مجتمع ً القديم كان قد عرف من الديمقراطية اسم (ديمقراطي عسكري)

وان هذه الديمقراطية البدائية قائمة بالجور على اساس جهاز شعبي يتمثل في مجلسين تمثليين هما: (مجلس الشيوخ) و (مجلس العامة يمثل المحاربين)، ويؤكد الباحثين صعوبة الجزم بصدد العهد الذي ازدهرت فيه هذه الديمقراطية، وأزدهر معها هذان المجلسان، ويقول (كريم): (ان أول برلمان سياسي معروف بالتاريخ الإنساني المدون كان قد وجد قبل (٥٠٠٠ سنة، وقد التأم عام (٣٠٠٠ ق.م)، وكان البرلمان مؤلف من مجلسين هما : مجلس الأعيان(مجلس الشيوخ)، ومجلس العموم(النواب)، المؤلف من المواطنين الذكور القادرين على حمل السلاح، عن حاكم لم يكن الا من الاعيان (وان السلطة بيد المواطنين الاحرار،فضلا وهناك حدث تاريخي في عام (٢٣٥٥ق.م.) حيث هيمن حكام (لجش) على مقدرات الشعب وتجاوزوا على حقوق الناس، ووضعوا ايديهم على أموال المعبد واستملكوها ، وفرضوا الضرائب الباهظة والمتنوعة على المواطنين ، ف شعر شعب (لجش) بالظلم الفادح، فهب الشعب وأسقطوا الملك (لوكاندا) وبسلالة (أور نانشة)، واختاروا حاكما التزامها بحقوق من سلالة أخرى هو الملك(أوركاجينا)، صاحب الاصلاحات الشهيرة بالإنسان، والتي تم التطرق الى انجازاته في الفصل الأول وهذا الحدث يدل على ان الشعب العراقي منذ القديم (يعتز بحريته ويساهم في تغيير النظام السياسي واختيار الحكام

٢- حضارة وادي النيل:

زهت هذه الحضارة وازدهرت في مصر القديمة في اواسط الالف الثالث قبل الميلاد ، وعمرت نحو من ثلاثة الاف وخمسائة عام،وان النظام السياسي كان ملكيا ، وابن للإله يحكمه الفرعون يستمد قوته من كونه حضارة وادي النيل من الحضارات القديمة التي وصلت الى مراحل ولذلك له العظمة والتقديس، وُمتقدمه من التطور ،وقد تنوعت انماط الحكم فيها وكانت على مراحل ثلاث هي :

أ – مرحلة الدولة الفرعونية القديمة: نحو عام (٣٢٠٠ ق.م.) توصل المصريون القدامى الى الكتابة ، فأبتدأ الملوك بحكم شعب ، وكان الحكم ملكيا مصر على وفق نظرية أنهم أبناء الآلهة ، مطلقا

لله قد حلت بجسد فرعون كما ان وتطور الامر فنص ب الفرعون نفسه إله واجب الطاعة ، معتقدين ان روح الآ الكهان كان لهم دور في تأييد هذه الافكار، وفي هذه المرحلة لم يكن هناك تدخل من قبل الشعب في ادارة الدولة في مجال الحقوق والحريات العامة،وذلك

ب- مرحلة الدولة الفرعونية الوسطى: شهدت هذه الفترة تطورا باصدار قانون الدولة بمنع السحره ، وبوضع المعايير العادلة للاجور، اما نظام الحكم فقد تنازل الفراعنة عن

فكرة الوهية البشر ، بل نصبوا انفسهم ملوكا فظهرت طبقة من على البشر وهم عباد حالهم حال عامة الناس، في الحكم من خلال مات قدم من مشورة للملك وهناك من الوثائق أعيان القوم كان لها الفضل في المشاركة ماتقيم الدليل على بلوغ الادارة قدرا وفي من الدقة والانضباط وشدة مراقبة نظام الحياة المادية في مصر، نهاية هذه المرحلة تعرضت مصر الى غزو الهكسوس وفيها قصة نبي الله يوسف عليه السلام.

ج_ مرحلة الدولة الفرعونية الحديثة: عاد نظام الحكم الى أوله بتنصيب الملك نفسه إله وهو المشرع الوحيد

وهو المنفذ لها في نفس الوقت، وقد حدثت في هذه الفترة قصة نبي الله (موسى عليه السلام)، الذي جاء للقوانين، بالديانة اليهودية ، والتي أكدت على العناية بالانسان والجزاء على الفضيلة والعقاب على الرذيلة في كتاب(التوراة).

٣- الحضارة اليونانية: ان العهد اليوناني هو بدايات نشأة الحريات الغربية ، فكان مستوى التنظيم جيدا سمح لهم في تسيير الشؤون العامة بشكل مباشر ، والديمقراطية السياسية اليونانية مم وعدد السكان قليلا كانت مقتصرة على الطبقة الارستقراطية وهي طبقة المواطنين. وان تشريعات المفكر (صولون 6٤٠- ٥٥٨ ق.م) كان لها الاثر الكبير في ظهور بوادر الديمقراطية اليونانية، وقد جاء في دستوره: (فقد عمل على تحقيق نوع من الاستقرار والتوازن الاجتماعي لمجتمع اثينا القديم اعطاء الشعب دون تمييز بين غني أو فقير الحق في المساهمة في انتخاب القضاء (الديمقراطية الاثينية، من خلال محكمة مكونة من ممثلي الشعب(محاكم شعبية)

وتعود جذور الديمقراطية الى سقراط (٤٦٩- ٣٩٩ ق.م)، وافلاطون (٤٢٨-٣٤٧ ق.م.)، وارسطو (٣٧٤-

٣٢٢ ق.م.)بتطبيق نظام الديمقراطية حيث جرى توسيع دائرة الحقوق بين البشر، وقال ارسطو في كتابه (

السياسة) : (ان الديمقراطية هي حالة يملك فيها الاحرار والفقراء زمام السلطة في الدولة)، وقال افلاطون : (

ان افكار افلاطون في كتابه (القوانين) تعد (ان مصدر السيادة هي الارادة الحرة للمدينة (الشعب))

انعطافة باتجاه الحكم الديمقراطي ، فقد أوجب اشراك جميع المواطنين في ادارة شؤون المدينة، وان يوضع على راس الدولة المشرعون الذين يكتسبون الحكمة من خلال البصر بالامور والاحساس بالواقع العملي، وهؤلاء يشكلون مجالس تنفيذ القوانين وقد كان (بريكلس ٤٩٥-٤٢٩ ق. م.) وهو سياسي أثيني، بلغت اثينا في عهده اوج ازدهارها السياسي والثقافي، قد ساهم في وضع النظام الديمقراطي ، حيث دعا الى ان يحكم الشعب نفسه ويعيش جميع المواطنين متساوين ،وفي عهد الاغريق ظهرت ثلاث اجهزه سياسية تؤكد وجود مجتمع ديمقراطي في اثينا، هي (، ورغم ذلك كان النظام السياسي جمعية الشعب ، والمجلس العام (الشيوخ)، والمحاكم) سيتم تناولها لاحقا على الاحرار ، اما العبيد فهم للخدمة . اجتماعية وان الممارسة الديمقراطية لا يعطي للعبيد حقوقا حkra نشأة الديمقراطية في ظل نظام حكم حضارة اليونان ، مع الاقرار بنظام الرق و العبودية ، والذي يعدهم لايملكون حقا واعترف بذلك افلاطون ، وأيد الاسترقاق ، كما أيده أغلب فلاسفة اليونان آنذاك، في الحياة العامة،

الحضارة الرومانية: بدأت بذور الحرية الذاتية بمفهومها العصري في هذا العهد من خلال الاقرار بالإنسان وشخصيته، كما ان الفقه والاجتهاد له دور كبير في أنتشار الحرية الذاتية ومبادئها، فنجد ان اليونانيين عرفوا الحرية بمفهوم فلسفي والدوله هي كل شيء، اما الرومان فقد عرفوها بالاجتهاد القانوني ،فاصبح للفرد حرية انشاء العقود والتعاقد. وعند ظهورا لدين المسيحي أهتمت بالجانب الديني ومساواة الجميع أمام الله ،ولهذه الديانة الفضل في أنشاء جذور الحرية الفردية ، اذ ان الحرية تنبثق من ذات الانسان ومن شخصيته، فقد جاء الدين المسيحي بفكرة ان السلطة المطلقة لايمارسها الا الله لانه الخالق ،ولهذا وضعت فاصلا بين ماهو ديني وماهو دنيوي من أجل تنظيم المجتمع الانساني وخاصة مايتعلق بالروابط بين الفرد والسلطة ،كما قال السيد المسيح (عليه السلام) :

ان عملية تطور الديمقراطية في الحضارة الغربية هو نتاج عملية تاريخية تراكمية للفكر الغربي فأصبحت الديمقراطية: (لم تكن فكرة جاهزة بل هي عبارة عن فكر تشكلت عبر الزمن ، فنجد مؤثرات افلاطونية من ذلك تتكون صورة الديمقراطية حيث اعتمادها على المساواة امام القانون وغير ذلك من الافكار) على انها ليست نتاج قرار معين في حقبة زمنية محددة، وانما نما وتكامل عبر مسيرة الإنسانية في تاريخها الطويل في تكوين المجتمعات وانظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الوجه الذي نعرفه اليوم الى المساواة الاجتماعية ، فهي وعلى الرغم من الطروحات السياسية للفلاسفة ، الا ان نظام الحكم كان مفتقرا ذات طابع ارسنقراطي يجعل الحكم محصورا بيد الحاكمة، وذلك لجهلها لمعنى

الحرية الفردية المرتكزة على حقوق معترف بها قانونا

٤- **العصور الوسطى والحديثة :** وعند قيام الامبراطوريات والدول الكبرى مثل الامبراطورية العربية الاسلامية ، والامبراطورية الرومانية ، والامبراطورية الصينية ، والمغولية ، والفارسية ، قد قضت على الديمقراطية وفرص قيامها. وقد عرفها(القديس توما الاكوييني ١٢٢٥-١٢٧٤م) بأعتبارها مفهوم غير مرغوب فيه بقوله : (سلطة شعبية حكم فيها الناس العاديون بقوة اعدادهم وقمعوا الاغنياء، فيتصرف الشعب كله كأنه صدرت عنه عندما قال:(يعود الى الجمهور بكامله او الى البعض الذي

(طاغية) اقل تطرفا الا ان افكارا يتصرف بدله ان يأمر بالخير العام، وان يعود الى الجمهور كله ، او الى شخص عام يرعى كل الجمهور ، ان ،ومن أفكاره ان للشعب حق مقاومة الحاكم المستبد الذي يتجاوز حدود سلطته، وانه يبغض الحكم الاستبدادي،وان يمارس هذا الحق مجموع الشعب لا طائفة بعينها،وان لا ينجم عن مقاومة الشعب مساوئ تفوق مساوئ الحكم المستبد، ويقول: (بما ان الغرض من قيام المجتمع غرض اخلاقي فيجب ان تكون لسلطة الحاكم حدود، وعليه ان يمارس سلطته وفق القانون) وقد تطورت الديمقراطية في عصر النهضة الاوربية والاصلاح الديني ، لوقوف الفلاسفة بوجه الملوك الذين طغوا في تعاملهم مع الافراد ، وقد ساعدت عدة اسباب على هذا النمو منها

١ -تأثير الآراء الدينية .

٢ -الاستياء من الحكم الملكي.

٣ -مساعدة الظروف الاجتماعية والسياسية لنمو فكرة المساواة.

٤ -تأثير النظريات السياسية البحتة.

الا ان تطورا حصل باتجاه الديمقراطية على مستوى القيم والحقوق للأفراد، ذلك ظهر مع فلاسفة التنوير

(توماس هوبز- جون لوك- وروسو) ، فهؤلاء منطري العقد الاجتماعي أكدوا ان اساس السلطة هو في موافقة

ورضا الافراد، وهذا الرضا والموافقة يتطلب عقد او ميثاق وهو العقد الاجتماعي ، وهو السبب في اقامة

المجتمع والسلطة، وما دامت بموافقة الافراد فهي اكتسبت الشرعية، لان الكل متفق على ذلك.

قال هوبز (١٨٥٥-١٦٧٨): (يجب ان يتنازل الافراد في العقد الاجتماعي عن كل حقوقهم الى الحاكم فتكون

سلطة مطلقة بلا حدود)، بينما قال جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) : (هناك تفويض للسيادة ، ولكن هذا التفويض

يجب ان يكون محددًا)، اما بشروط يتضمنها العقد الاجتماعي ويؤكد الثنائية بين الاقراء والدولة

روسو(١٧١٢-١٧٧٨) يقول: (لتفويض للسيادة ، فالافراد يجب ان يمارسوا السيادة بانفسهم وفق الاشكال

والصيغ المحددة في العقد الاجتماعي)، وهذه المواقف ادت الى ازدهار نموذج (الديمقراطية الليبرالية) دون غيرها من الديمقراطيات في الغرب وقد ساهمت الديانات الكبرى

المسيحية والإسلامية والبوذية في توطيد قيم وثقافات ساعدت على ازدهار الديمقراطية فيما بعد، كانتشار فكرة شرعية الدولة، وفكرة المساواة الكاملة بين القبائل والاعراق، وفكرة المساواة بين الافراد ، وفكرة التعاون والشورى، وفكرة الدفاع عن حقوق الإنسان كحرية النقل والملكية وحق العمل، فالمسيحية أكدت ان الفرد صورة الله وله روح خالدة، وأكدت القيمة العليا والمطلقة للفرد، فأخضعت المجتمع له، لأن المجتمع لا روح له، ووجود المجتمع لتحقيق السلامة لافراد، والسلطة تأتي من الله، وانها من صنع البشر وتأتي من الشعب ولعل انكثرا هي اكثر الدول الملكية خطت نحو سبيل الديمقراطية الحديثة ،

ان استبداد الملوك استمر الى العصور الحديثة، ومارسوا السلطة الاستبدادية المطلقة المحاطة بهالة من التقديس، فالملك يسموا على كل التشريعات، فهو فوق القانون، وعلى سبيل المثال قال الملك (جيمس الأول ١٥٦٦-١٦٢٥): (ان الله هو الذي اختار الملوك ويكلهم برعايته، فهم مسؤولون أمامه فقط، ولا حكم للقانون عليهم ، لأنهم فوقه، وليس للرعية الا ان تطيع حتى ولو كان الملك شريرا وروجت الافكار ذاتها بشكل واضح في فرنسا في الفترة الزمنية نفسها عندما قال الملك (لويس الرابع عشر)(الدولة أنا)، وكذلك ما أعلنه الملك (لويس الخامس عشر): (في شخصي وحدي تستقر السلطة العليا والي وحدي تعود السلطة التشريعية دون ارتباط او مشيئة، وعني يصدر النظام العام كله ، وحقوق الامة

. وجاءت الثورة الفرنسية (٢٥) (ومصالحها هي بالضرورة متحدة مع حقوقي ومصالحها ولا تستقر الا في يدي)

(١٧٨٩) (تدفع الاصلاحيون الانكليز الى الخطوة الثانية، باصدار لائحة الاصلاح عام ١٨٣٢ اعطت الشعب،

القوة العليا، حيث نقلت السلطة الى الطبقة الوسطى، وبعده ا ظهرت عدة اصلاحات منها توسيع حق الانتخاب،

لهم حق الانتخاب، واصبحت الطبقة العاملة بين عامي ١٨٦٧ و ١٩١٨ فاصبح كل البالغين رجالا هي صاحبة الاغلبية في كل المقاطعات

عام(١٧٩٩)، والنظام المماثل الذي أصدره(لويس نابليون) عام (١٨٥٢)، تقوم هذه الديمقراطية على أساس عبادة الحاكم، فيلجأ الشعب الى وضع السلطة المطلقة بيده بعد اجراء أستفتاء شعبي، والصلة الوحيدة هنا بالديمقراطية ان الحاكم يصل عن طريق الاستفتاء الشعبي بحرية أو قد تزيف فلا يبقى من الديمقراطية الا المظهر وفي العصور الحديثة توسع النظام الديمقراطي على شكل موجات اثر حروب أو انقلابات عسكرية أو ثورات، تحت اعتبارات تحرير الشعوب ، وبعد الحرب العالمية الثانية سادت في معظم الدول المستقلة الحديثة دساتير لا تحمل من الديمقراطية سوى التسمية فقط ، وقد ساعدت الديمقراطية على تنمية الثقافات الوطنية، الامر الذي ادى الى تزايد الطلب على نظام الحكم الديمقراطي من قبل كافة الشعوب غير الديمقراطية

ولم يكن حتى عام ١٩٠٠ نظام ديمقراطي ليبرالي واحد يضمن حق التصويت وفق المعايير الدولية، وفي عام

١٩٦٠ كانت الغلبة العظمى من الدول انظمة ديمقراطية بالاسم فقط ، وفي السبعينيات بدأت النزعة

الديمقراطية في اوربا الجنوبية ، ثم انتشرت في امريكا الجنوبية في بداية الثمانينيات ، وفي عام ١٩٩٥ بلغ عدد الدول الديمقراطية ما يقارب (١١٧ دولة)، الا انه في عام ٢٠٠٠ كانت هناك (دولة في العالم تعданظمتها انظمة ديمقراطية ليبرالية).

المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية:

(النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء أكان بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة في التأثير في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين)